



حسابات سياسية

أكد وجود الحريات... وتساءل: لماذا لا نقول الحمد لله؟

وزير المالية يقطع الطريق على نقاشات الوفاق بشأن تشكيل الحكومة

حسين خلف وعارف الحسيني وعائشة المقلة من القضيبي:

قطع وزير المالية الشيخ محمد بن أحمد آل خليفة الطريق على تحول مناقشة ثلاثة تقارير لديوان الرقابة المالية، لأعوام 2006 و2007 و2008 إلى حلقة نقاش عن شكل الحكومة وطريقة تشكيلها في البحرين. وفاجأ رئيس لجنة مرافق النواب جواد فيروز، النواب بتطرقه إلى طريقة تشكيل الحكومة في البحرين، وذلك خلال مداخلة، إذ قال "لو كانت الحكومة تذهب لصاديق الاقتراع ستغير طريقة تعاطيها مع هذه المخالفات لانها ستحتاج لاقناع الناخب بأدائها، ولو كانت هناك مسألة حقيقية لكل المخالفات سيختلف هذا التعاطي من قبل الحكومة".

وتحفظ النائب جواد فيروز على غياب رئيس ديوان الرقابة المالية عن الجلسة، وقال إن القانون واضح في وجوب حضور رئيس الديوان لمجلس النواب في حال مناقشة تقارير الديوان.

وطالب فيروز بتعبية ديوان الرقابة المالية للسلطة التشريعية، مبرراً ذلك بأنه استكمال لدور هذه السلطة في الرقابة.

وشدد على أن مسؤولية ديوان الرقابة في تقديم الدعوة الجنائية ضد من قاموا بالمخالفات المالية والإدارية وغيرها.

ولفت إلى أن المادة 21 من قانون إنشاء الديوان تنص على أن لرئيس الديوان أن يصدر تقرير خلال السنة المالية في القضايا المستعجلة، مضيفاً "نسمع هنا وهناك أن شركة ممتلكات أفلست، وغيرها من القضايا المالية لكن لم نر تقريراً مستعجلاً من الديوان عن ذلك".

وتابع "إننا في العام 2010 وعملياً لا نستطيع إلا الاستجواب بناء على تقارير 2007 و2008، وفي البرلمان القادم سوف لن يستطيع النواب الاستجواب بناء على تقارير ديوان الرقابة للعامين 2009 و2010 لكون الحكومة تبدلت، وهذا الأمر غير صحيح".

وأشار فيروز إلى أن رغبة الوفاق ومطابقتها بحكومة منتخبة انطلاقاً منها، ولا يمكن أن تكون هناك حكومة غير منتخبة ونجد الوزراء أنفسهم والحكومة نفسها لأعوام لاحقة.

من جانبه، رفض وزير المالية إقحام مواضيع سياسية في موضوع تقارير ديوان الرقابة المالية، مضيفاً "هناك نظام سياسي ارتضيناه وجملة الملك أصدر مشروعاً ونظام صوت عليه المواطنون بأغلبية ساحقة وسمح لنا بدرجة كبيرة من الحرية وثلاث سلطات تحت جلالة الملك، ولكن لماذا نقيم أمور سياسية أخرى في المواضيع".

وتابع: نرى البحرين وما حولها هي بلد فيها درجة كبيرة من الحريات ونقله نوعية خلال السنوات الماضية، ولكن إقحام موضوع حكومة منتخبة وغير منتخبة في الموضوع غير نافع.

وأردف: في الحكومة طورنا من تعاملنا ومسؤوليتنا كوزارة واضحة في القانون، اليوم نتحدث عن شكل الحكومة أم عن تقارير ديوان الرقابة المالية؟ أنا منزعج، نحن تجاوزنا الأزمة المالية والبطالة استعنا أن نقضي عليها وعملاً الكثير فلماذا لا نقول الحمد لله، أنا أذهب للسوق وأرى الناس مرتاحة، وإذا جئت هنا لا أسمع إلا المأسي، نحن نحترم وجهة نظركم كمجلس لكن لا بد أن نكون واضحين بأننا نتعامل من خلال دستور ولائحة داخلية، وأضاف: الشيء الصحيح والأساسي أن نتعامل من خلال هذا النظام لصالح المواطنين".

”ممتلكات“ و”طيران الخليج“ محط ”الغضب النيابي“

نالت شركة ممتلكات وشركة طيران الخليج النصيب الأكبر من انتقادات النواب عند مناقشة تقارير ديوان الرقابة المالية، وقد أبل أمس مناقشة التقارير إلى الجلسة المقبلة. كما نالت وزارة المالية الانتقاد بسبب تكرار مسألة عدم التزام عدد من الوزارات بميزانيتهما المحددة، وعدم قيام الوزارة بالتحقيق في هذا الأمر في عام من الأعوام الماضية.

إلحاق ديوان الرقابة المالية بمجلس النواب وعدم إلحاق مهمة الرقابة الإدارية له، مشيراً إلى أن تقارير الديوان هي تقارير حرفية، وأوضح أن إصرار بعض الجهات الحكومية في السير في المخالفات نفسها وتكرارها كما يتبين من تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب، والتعاطي السلبي من تلك الجهات مع ديوان الرقابة وعدم استغلال الملاحظات لتصحيح الأوضاع، كل ذلك مع تكرار المخالفات، إلا أن الحكومة وقفت موقف المتفرج من كل ذلك.

وطالب بتطبيق التوصيات على أرض الواقع ولا تكون مهرباً او ديمكورا تنسى مع وضعها في الأدراج، مضيفاً "لا بد من الوقفة الصريحة في تحديد المسؤولية السياسية، ولا بد من المساءلة النيابية في حال التعمد وسوء النية".

من جانبه، أكد النائب إبراهيم الحادي أن الرحلات المتأخرة بلغت كمية غير معدودة في شركة طيران الخليج، إذ تأخرت الرحلات في الشركة عن مليون و200 ألف مسافر، كما تأخرت 72% من رحلات الشركة.

وأشار الحادي إلى انحدار مستمر لمستوى الشركة وذلك بتأخر أعطال فنية في الطائرة، هل الأعطال تسببت في تأخر 72% من الرحلات؟.

استرليني لشركة غير مدرجة ضمن الشركات التابعة وهي شركة خاسرة، فكيف تعطى قرض بالرغم من ذلك، وأشار إلى أن مبلغ 84 مليون يصرّف على العاملين في الشركة الذين يصل عددهم في 2008 إلى 5071 موظف، منهم 2034 بحريني.

من جانبه، أكد النائب عيسى أبو الفتح على أن أصول ممتلكات تبلغ 10 مليار دينار، مشيراً إلى أن ميزانية وزارة الصحة لمدة خمس سنوات 531 مليون دينار بينما خسائر طيران الخليج بنهاية العام 2009 بلغت رقم مشابه، أما النائبة لطيفة القعود، فأكدت أن الصرف في الوزارات الحكومية في تنام مستمر، ولكن التجاوز إذا كان يعلم وزارة المالية فله شأن آخر، ولكن إذا كان ذلك دون علم فمطلوب منها المتابعة.

وقالت إن قانون الميزانية العامة أعطى وزارة المالية صلاحية بأن تقوم بمتابعة الوزارات والحد من التجاوزات. وأكدت المطالبة لشركة بابكو بالإفصاح عن مبلغ رأس المال التشغيلي، مشيرة إلى أن هامش الربح في الشركة في انخفاض مستمر، ولا بد أن نكون على علم بوضع الشركة بشكل دقيق، بدوره، تحفظ النائب السيدعبدالله العالي على عدم

وأكد رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس النواب عبدالجليل خليل على أن توصيات لجنته عن تقارير ديوان الرقابة المالية، لا تتعلق بمهام وزارة المالية فقط، إذ أن هناك ابواب تكون الوزارة فيها مسؤولة ومسؤولية مباشرة ولكن هناك جهات أخرى مسؤولة.

من جانبه، قال النائب عبداللطيف الشيخ أن شركة ممتلكات وردت عليها الكثير من الملاحظات تتعلق بكيفية ادارة الاستثمارات.

وقال ان تقرير ديوان الرقابة المالية للعام 2008 أشار إلى أن جنة الاستثمار المنبثقة عن مجلس ادارة شركة ممتلكات تتخذ توصيات هامة بالتمريم، مضيفاً "كيف يعقل اتخاذ توصيات مهمة بالتمريم؟".

وأشار إلى أن الشركة قامت بزيادة استثمارات الشركة دون عرض ذلك على اللجنة، متسائلاً هذه اللجنة تشكل أهمية في شركة ممتلكات، وكيف يعقل ان يتم التمريم بالاستعجال؟ وقال أن من بين الملاحظات المسجلة على ممتلكات، أنها تضخ اموال في شركة طيران الخليج دون وجود سقف محدد لضخ الاموال فيها، ولا يوجد دراسة لتعويض خسائر الشركة. ولفت إلى إعطاء الشركة قرض قدره 10 ملايين جنيه

تشجيع الوزارات على التجاوز دون حسيب

أكد وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة أن مسؤولية الوزارة هي تخصيص الموازنات للجهات المختلفة ومتابعة الإجراءات حسب قانون الميزانية، وهي غير مسؤولة عن كل دينار يصرّف في مملكة البحرين لكل جهة حكومية أو غير حكومية. وتابع: مستعدين نقاش كل نقطة متعلقة بوزارة المالية بالرجوع للقانون.

وتابع: طالبنا وزارة المالية بتطبيق المادة 32 من قانون الميزانية، وطالبنا بإجراء تحقيق مع الجهات الحكومية المخالفة ورفع نتائج التحقيق لمجلس الوزراء. إذ لا بد من الوقوف فقط عند رسالة أو تعميم من وزارة المالية لتلك الجهات المخالفة، ولا بد من ذكر اسم الجهات المخالفة لتلك الأنظمة.

من جانبه، قال النائب عيسى أبو الفتح أن "الكلام الذي أكده الوزير هو الذي يشجع الأجهزة الحكومية على مخالفتها، وتتصل وزارة المالية عن متابعتها مع الجهات المختصة هو سبب تكرار المخالفات".

وتساءل من يثرف على إعداد الميزانية؟ أليست وزارة المالية؟ ويصدر المذكرات وغيرها؟ أليست وزارة المالية؟.

وقال إن وزير المالية أعطى المبرر للجهات أن تعمل ما تشاء بلا حسيب ولا رقيب، وإذا كان الوزير يقول إن وزارته غير مسؤولة فلا بد من إعادة تحديد مهمات هذه الوزارة.

وعن تجاوز الوزارات للموازنة، أكد الوزير أنه يتم التعامل معها وفق قانون الميزانية وتعديلاتها، وهي التي تسمح بالتصرف في حدود 3% من الميزانية حسب الحاجة لكل جهة حكومية. ولفت إلى أن تجربة ديوان الرقابة المالية بدأت منذ العام 2003، وهناك تطور كبير في تعاملنا مع هذه التقارير ونسمع أن ملايين هدرت، ولكن دعونا نسمع أن هناك مئات الملايين صرفت واستفاد منها الناس.

ولفت إلى أن هناك تطورا كبيرا في التعاطي مع التقارير التي صدرت من الديوان منذ بداية التجربة وهناك محاولة لتحسين الأرقام على الأرض.

من جهته، قال رئيس اللجنة المالية عبدالجليل خليل في تعليقه على الوزير بقوله "اتفق مع الوزير أن وزارة المالية ليست الجهة المسؤولة فقط عن ملاحظات وتوصيات ديوان الرقابة المالية، ولكن عن تجاوز الموازنات فالجهات الحكومية زادت ولم تقل". وقال إن وزارة الدفاع تجاوزت الموازنة في 2006 بنحو 3 ملايين وفي 2007 بـ 11 مليوناً، وفي العام 2008 بـ 29 مليون دينار.